الأمم المتحدة
S/2011/586

مجلس الأمن

Distr.: General
19 September 2011
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ موجهة من الأمين العام إلى رئيسة مجلس الأمن

يشرفني أن أحيل إليكم طيه الرسالة المؤرخة ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ التي تلقيتها من سعادة السيد جون بينغ، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، بشأن اجتماع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، الذي عُقد اليوم لاستعراض الحالة في الصومال (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها.

(توقيع) **بان** كي - مون

121011 061011 11-50496 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المرفق

رسالة مؤرخة ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ موجهة إلى الأمين العام من رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي

عقد مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي جلسته ٢٩٣ اليوم، ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ في أديس أبابا من أجل استعراض الحالة في الصومال. وأحيل طيه التقرير الذي قدمته إلى المجلس رفقة البلاغ الذي اعتمده الاجتماع (انظر الضميمة).

وكما تعلمون، فقد شهدت الحالة السياسية والأمنية في الصومال خلال الأشهر القليلة الماضية تطورات هامة أبرزها توقيع اتفاق كمبالا في ٩ حزيران/يونيه ٢٠١١، وكذلك بسط سيطرة قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والحكومة الاتحادية الانتقالية على المناطق التي كانت تحتلها سابقا حركة الشباب في مقديشو. وتتيح هذه التطورات فرصة فريدة لدعم السعي إلى تحقيق السلام والمصالحة في الصومال ووضع حد للمعاناة الشديدة التي يقاسيها شعبها على مدى العقدين الماضيين.

وفي ضوء هذه الخلفية، شدد مجلس السلام والأمن على ضرورة أن يستفيد المجتمع الدولي على نحو كامل من هذه التطورات الإيجابية وأن يتحمل مسؤولياته تجاه الشعب الصومالي. وفي هذا الصدد، أيد مجلس السلام والأمن المفهوم المنقح لعمليات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، بالصيغة التي وضعتها المفوضية، وذلك عقب مشاورات مكثفة مع جميع الجهات المعنية. وطلب مجلس السلام والأمن إلى مجلس الأمن الإذن بمجموعة من تدابير الدعم المعززة للبعثة من أجل تمكينها من الاضطلاع بولايتها ودعم الشعب الصومالي بمزيد من الفعالية.

وأرجو ممتنا التعجيل بتعميم التقرير والبلاغ المرفقين على أعضاء مجلس الأمن استعدادا لاجتماعهم المقرر بشأن الصومال. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى الطلب الذي وجهه مجلس السلام والأمن إلى مجلس الأمن يدعوه فيه إلى النظر في المزيد من الإسهامات والمستجدات المتعلقة بالحالة قبل اتخاذ قراره بشأن الصومال، وذلك بوسائل منها التعاون الشامل مع الاتحاد الأفريقي وإيلاء الاعتبار الواجب للطلبات والعناصر الأخرى الواردة في البلاغ المرفق، بروح من التشاور والشراكة، وكذلك من خلال مراعاة استنتاجات مؤتمر القمة المصغّر المعني بالصومال المقرر عقده، بمبادرة منكم، في نيويورك في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

واسمحوا لي، مرة أخرى، أن أعرب عن تقدير الاتحاد الأفريقي للدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة والذي تقدمونه شخصيا لجهودنا في الصومال، بما في ذلك المشاركة النشطة والبناءة للأمانة العامة للأمم المتحدة في الاجتماع الاستشاري التقني بشأن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، المعقود في أديس أبابا في ١٧ و ١٨ آب/أغسطس ٢٠١١.

(توقيع) جون **بينغ**

الضميمة ١

البلاغ الصادر عن الاجتماع ٢٩٣ لمجلس السلام والأمن

اتخذ مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في جلسته ٢٩٣ المعقودة في ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، القرار التالي بشأن الحالة في الصومال:

إن المجلس:

١ - يحيط علما بتقرير رئيس المفوضية عن الحالة في الصومال (PSC/PR/2(CCXCIII)، وكذلك بالبيانات التي أدلى بها ممثلو الحكومة الاتحادية الانتقالية للصومال، والأمم المتحدة وإثيوبيا، بصفتها رئيسة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية؛

٢ - يشير إلى جميع قراراته وبياناته الصحفية السابقة بشأن الحالة في الصومال؛

٣ - يرحب بالمكاسب التي حققتها في الميدان قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والحكومة الاتحادية الانتقالية، وبخاصة بسط سيطرتهما على المناطق التي كانت تحتلها سابقا حركة الشباب، وكذلك بالنتائج التي حققتها الميليشيات الموالية للحكومة الاتحادية الانتقالية في أجزاء أخرى من البلد، ولا سيما في منطقة هيران وجلجادود وباي وباكول وجيدو وجوبا السفلى؛

٤ - يعرب عن خالص تقديره لقوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والحكومة الاتحادية الانتقالية لما أبدته من بسالة وتفاني كانا وراء تحقيق هذه الإنجازات، وتشجعها على المثابرة في جهودها. ويكرر المجلس مرة أخرى تقديره لحكومتي بوروندي وأوغندا لالتزامهما الراسخ بالنهوض بقضية السلام والمصالحة في الصومال، ويشارك مشاعر أسر جنود البعثة والحكومة الاتحادية الانتقالية التي فقدت أعز ما تملك في سبيل تحقيق السلام والأمن في الصومال؛

٥ - يرحب بتوقيع اتفاق كمبالا في ٩ حزيران/يونيه ٢٠١١ الذي قضى بتمديد الفترة الانتقالية لمدة سنة واحدة تنتهي في ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٢؛ وبخريطة الطريق التي اعتمدها الاجتماع الاستشاري المعقود في مقديشو في الفترة من ٤ إلى ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، التي أوجزت النواتج الرئيسية المستهدفة التي يتعين تحقيقها قبل آب/أغسطس ٢٠١٢، والجداول الزمنية لإنجاز كل مهمة والمؤسسات المسؤولة والموارد اللازمة والآليات المعنية بكفالة امتثال المؤسسات الاتحادية الانتقالية؛

٦ - يثني على رئيس الحكومة الاتحادية الانتقالية ورئيس البرلمان الاتحادي الانتقالي لتوصلهما إلى اتفاق في كمبالا، مما يدل على تجدد الالتزام بإنهاء العملية الانتقالية بنجاح وتحقيق السلام الدائم والمصالحة في البلد، ويحث جميع الجهات الصومالية المعنية على مواصلة إبداء وحدة الهدف والتصميم اللازمين للحفاظ على الزخم الناجم عن المكاسب التي تحققت في مقديشو، فضلا عن اتفاق كمبالا وخريطة الطريق التي تلته، وذلك عن طريق التنفيذ التام للالتزامات المتعهد بها والتقيد بالجدول الزمني المتفق عليه. ويدعو المجلس جميع الصوماليين، بمن فيهم المغتربون، إلى مواصلة دعم عملية السلام في بلدهم؛

٧ - يعرب عن امتنانه للرئيس الأوغندي يويري موسيفيني لإسهامه في تيسير إبرام اتفاق كمبالا ولرئيس الوزراء الإثيوبي ميليس زيناوي وسائر قادة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لمشاركتهم المستمرة ودورهم القيادي في عملية تحقيق السلام والأمن والاستقرار في الصومال. ويشيد المجلس بقادة جماعة شرق أفريقيا لما يبذلونه من جهود؛

٨ - يكرر الإعراب عن القلق البالغ الذي يساور الاتحاد الأفريقي بشأن الحالة الإنسانية السائدة في الصومال نتيجة ما يشهده البلد حاليا من جفاف ومجاعة، ويحيط علما بنتائج مؤتمر إعلان التبرعات الذي نظمته المفوضية في أديس أبابا في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١١، ويثني على الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي وشركائها، ولا سيما مصرف التنمية الأفريقي، لما قدموه من تعهدات. ويعرب المجلس عن تقديره للجهات الفاعلة الحاضرة في الميدان، وبخاصة المنظمات الصومالية غير الحكومية، لما تبذله من جهود على الرغم من الظروف الأمنية الصعبة التي تعمل في ظلها، وكذلك منظمات المجتمع المدني الأفريقية لما تتخذه من مبادرات دعما للسكان المتضررين في الصومال؛

٩ - يناشد على وجه الاستعجال الدول الأعضاء التي لم تسهم بعد في جهود الإغاثة أن تقدم إسهامات مالية وعينية، ويناشد الجهات التي بمقدورها تقديم المزيد من المساعدة أن تقوم بذلك. ويشدد المجلس على الحاجة الملحة إلى تأهّب القارة لمواجهة هذا التحدي وتزويد الشعب الصومالي بالدعم الذي هو في أمس الحاجة إليه، بما يعكس الروح الحقيقية للتضامن الأفريقي. ويناشد المجلس أيضا الشركاء الدوليين تقديم دعم يتناسب وحجم الاحتياجات على الأرض؛

١٠ - يلاحظ بارتياح الخطوات التي تتخذها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على المستوى الميداني من أجل ضمان الأمن لجهود الإغاثة وتيسير دخول المساعدات الإنسانية وإيصالها إلى السكان المحتاجين، ويشجع البعثة على مواصلة جهودها. ويشيد المجلس أيضا بالمكتب الأفريقي المشترك المعني بموارد الثروة الحيوانية، ومقره في نيروبي، لما يقوم به من عمل

متميز للتخفيف من آثار الجفاف والمجاعة، وذلك من خلال دعم قطاع الماشية الذي يشكل الدعامة الرئيسية للاقتصاد الصومالي، ويطلب إلى المفوضية أن تُطلعه بانتظام على البرامج والأنشطة التي يضطلع بها المكتب؛

١١ - يشدد على أن التطورات السياسية والأمنية الأخيرة تتيح فرصة فريدة للنهوض بالسلام والمصالحة في الصومال ووضع حد نهائي للمعاناة الشديدة التي يقاسيها الشعب الصومالي. وبناء على ذلك، يدعو المجلس المجتمع الدولي مرة أخرى، وبخاصة الأمم المتحدة، إلى اتخاذ التدابير المتوقعة منه وتحمل كامل مسؤولياته إزاء الشعب الصومالي، تمشيا مع الأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة؛

١٢ - يكرر تأكيد تصميم الاتحاد الأفريقي على مواصلة اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لمساعدة الشعب الصومالي وتيسير إنهاء عملية السلام والمصالحة بنجاح، وتحقيقا لهذه الغاية، العمل مع المؤسسات الاتحادية الانتقالية بروح من الشراكة. وفي هذا الصدد، يؤيد المجلس المفهوم المنقح للعمليات على النحو المبين في الفقرات ٥٢ إلى ٥٥ من تقرير الرئيس، والذي أُعدّ بناء على استنتاجات حلقة العمل الاستشارية التقنية التي عقدتها المفوضية في أديس أبابا يومي ١٧ و ١٨ آب/أغسطس ٢٠١١؛

١٣ - يلاحظ بارتياح التزام بوروندي وأوغندا بتقديم ما قوامه ١ ٠٠٠ و ٢ ٠٠٠ من القوات، على التوالي، بالإضافة إلى إسهاماتهما المقدمة حاليا إلى البعثة، وكذلك التعهدات التي قدمها كل من جيبوتي وغينيا وسيراليون بأن يسهم كل منهم بكتيبة؛

١٤ - يطلب إلى مجلس الأمن للأمم المتحدة، اتساقا مع مسؤوليته الرئيسية عن حفظ السلام والأمن الدوليين، أن يعيد تأكيد التزامه بالإذن بنشر عميلة للأمم المتحدة تخلف بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ودعم عملية طويلة الأجل للتعمير وتحقيق الاستقرار في الصومال. وفي هذه الأثناء، يطلب المجلس إلى مجلس الأمن أن يأذن بتعزيز مجموعة تدابير الدعم المقدمة من الأمم المتحدة بموجب القرارين ١٨٦٣ (٢٠٠٩) و ١٩٦٤ (٢٠١٠) من أجل تدارك أوجه القصور التي حُددت على مدى الأشهر القليلة الماضية ومراعاة طابع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال باعتبارها بعثة متعددة الأبعاد تشمل عناصر عسكرية وشرطية ومدنية، مع التركيز بوجه خاص على:

(أ) تحقيق الاكتفاء الذاتي للقوات؛

(ب) تسديد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات؛

(ج) توفير العناصر التمكينية المطلوبة، بما في ذلك الطائرات العمودية؛

(د) نشر وحدات الشرطة المشكلة، على النحو المنصوص عليه في مفهوم العمليات المنقح؛

(هـ) تقديم الدعم اللوجستي للعنصر المدني للبعثة؛

(و) تشكيل قوة حرس بحجم كتيبة (٨٥٠)، كجزء من البعثة وتحت قيادتها، من أجل توفير الأمن للموظفين المدنيين والحماية لمكاتب الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمؤسسات الاتحادية الانتقالية في مقديشو، على أن يكون مفهوما أن هذه القوة ينبغي أن تُنشأ بالإضافة إلى القوات البالغ قوامها ٠٠٠ ١٢ التي أذن بها مجلس الأمن للأمم المتحدة فعلا بموجب القرار ١٩٦٤ (٢٠١٠)؛

(هـ) توفير الرفاه واحتياجات السفر لموظفي البعثة؛

١٥ - يكرر الطلبات الأخرى التي تقدم بها الاتحاد الأفريقي على النحو الوارد في البلاغ PSC/MIN/1(CXXXV) المعتمد في جلسته ٢٤٥ المعقودة في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، وبخاصة الخطوات المطلوبة لمنع دخول عناصر أجنبية إلى الصومال، عن طريق الجو والبحر، والحيلولة دون وصول الأسلحة إلى جماعات مسلحة تستهدف السكان الصوماليين والحكومة الاتحادية الانتقالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال؛

١٦ - يطلب إلى مجلس الأمن للأمم المتحدة أن ينظر في المزيد من الإسهامات والمستجدات المتعلقة بالحالة قبل اتخاذ قراره بشأن الصومال، بما في ذلك عن طريق التعاون الشامل مع الاتحاد الأفريقي وإيلاء الاعتبار الواجب للطلبات والعناصر الأخرى الواردة في هذا البلاغ، بروح من التشاور والشراكة، وكذلك بمراعاة استنتاجات مؤتمر القمة المصغر المقرر عقده بشأن الصومال في نيويورك في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، بمبادرة من الأمين العام للأمم المتحدة؛

١٧ - يعرب عن امتنانه لشركاء الاتحاد الأفريقي الثنائيين والمتعددي الأطراف الذين قدموا دعمهم لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ويدعوهم إلى تعزيز مساعدتهم؛

١٨ - يعرب عن تقديره للممثل السامي للاتحاد الأفريقي في الصومال، الرئيس السابق جيري جون روليتز، والممثل الخاص لرئيس المفوضية، بوبكر غاوسو ديارا، وقائد القوة، اللواء فريد موغيشا، وجميع موظفي البعثة لما أبدوه من تفان والتزام. ويقر المجلس كذلك بالجهود التي بذلها قائد القوة السابق، اللواء نيثن موغيشا، الذي حققت قوات البعثة، في ظل قيادته، مكاسب ملحوظة في الميدان؛

١٩ - يشيد بالممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في الصومال، أوغوستين ماهيغا، وبميسر الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية المكلف بالسلام والمصالحة في الصومال، كيبروتو أراب كيروا، لجهودهما والتزامهما، وكذلك تعاونهما مع الاتحاد الأفريقي؛

٢٠ - يطلب إلى رئيس المفوضية أن يحيل هذا البلاغ وتقريره إلى أعضاء مجلس الأمن للأمم المتحدة وإلى الأمين العام، وكذلك إلى سائر شركاء الاتحاد الأفريقي، وأن يلتمس دعمهم وتعاونهم، ويقدم تقريرا إلى المجلس بشأن نتائج طلباته، وبخاصة فيما يتعلق بالقرار الذي سيتخذه مجلس الأمن بشأن الصومال؛

٢١ - يقرر القيام في أقرب فرصة ممكنة بزيارة إلى مقديشو لتأكيد دعمه لعملية السلام والمصالحة في الصومال، وكذلك دعمه لجهود البعثة، ولتقييم الحالة في الميدان. ويطلب المجلس إلى المفوضية القيام بالتحضيرات اللازمة؛

٢٢ - يقرر أن يُبقي هذه المسألة قيد نظره الفعلي.

الضميمة ٢

تقرير رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي عن الحالة في الصومال

أولا – مقدمة

١ – بعد أن استعرض مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في جلسته ٢٤٥، المعقودة في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، الحالة في الصومال بشكل مستفيض استنادا إلى التقرير (PSC/MIN/1(CCLXLV)) الذي قَدَّمته، وافق على إنشاء قوة جديدة قوامها ٢٠ ٠٠٠ فرد لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، مجهزة بالقدرات الجوية والبحرية اللازمة، وبعنصر مدني وشُرطي معزز قوامه ١ ٦٨٠ فردا، يشمل ٥٦٠ من خبراء الشرطة المكلفين بمهام وثمان من وحدات الشرطة المشكّلة يبلغ قوام كل منها ١٤٠ فردا. وطلب المجلس من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أن يتخذ القرارات المطلوبة منه، تمشيا مع مسؤوليته الرئيسية عن حفظ السلام والأمن الدوليين، من خلال تأييد مفهوم العمليات المنقح، بما في ذلك قوام البعثة الذي أُذن به مؤخرا، والإذن بتزويد البعثة بمجموعة من تدابير الدعم المعززة، تُمول من خلال الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة (PSC/MIN/1(CCXXXXV)).

٢ – وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، اتخذ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار ١٩٦٤ (٢٠١٠)، أذن فيه للاتحاد الأفريقي بمواصلة نشر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، وزيادة قوام قواتها من ٨ ٠٠٠ جندي إلى ١٢ ٠٠٠ جندي. وأشار مجلس الأمن إلى التوصيات التي قدمها مجلس السلام والأمن، وشدد على اعتزامه أن يُبقي الوضع على الأرض قيد الاستعراض. وطلب إلى الأمين العام أن يواصل تزويد بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بمجموعة من عناصر الدعم اللوجستي، على نحو ما دعا إليه القرار ١٨٦٣ (٢٠٠٩)، على ألا يزيد عددها عن ١٢ ٠٠٠جندي، بما يشمل المعدات والخدمات ولا يشمل تحويل الأموال. وأخيرا، شجع الدول الأعضاء على دعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ومؤسسات القطاع الأمني الصومالية، وعلى المساهمة بسخاء وعلى الفور في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بدون محاذير، أو تقديم تبرعات ثنائية مباشرة لدعم البعثة.

٣ – وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، تداول مجلس السلام والأمن، في جلسته ٢٥٨، بشأن الحالة في الصومال. وإذ أشار إلى قراراته وبلاغاته السابقة، وكذلك إلى القرار ١٩٦٤ (٢٠١٠)، قرر تجديد ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لفترة إضافية مدتها اثني عشر شهرا، تبدأ من ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ (PSC/PR/COMM.3(CCLVIII)).

٤ - ويعرض هذا التقرير المستجدات المتصلة بالحالة في الصومال، فيغطي الجوانب السياسية والأمنية والإنسانية، وكذلك نشر البعثة وعملياتها. ويقدم التقرير عددا من التوصيات بشأن سبل المضي قدما، بما في ذلك تعزيز فعالية البعثة، للبناء على الزخم الذي ولّده بسط سلطة البعثة وقوات الحكومة الاتحادية الانتقالية على المناطق التي كانت تخضع سابقا لسيطرة حركة الشباب.

ثانيا - المستجدات السياسية

٥ - سُجِّلت، في الأشهر الخمسة الماضية، عدة تطورات سياسية مشجعة في عملية جيبوتي للسلام. ويشكل ذلك خروجا محمودا عن الصراعات الداخلية التي شهدتها المؤسسات الاتحادية الانتقالية والتي طبعت العملية السياسية في الصومال خلال مطلع عام ٢٠١١.

٦ - وفي تقريري (PSC/PR/4(CCLXXIII)) الذي قدمته لمجلس السلام والأمن في جلسته ٢٧٣، المعقودة في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١١، قدمت إلى المجلس إحاطة بشأن القرار المتعلق بالحالة في الصومال الذي اتخذه مؤتمر القمة الاستثنائي السابع عشر لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، المعقود في أديس أبابا في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وبعد أن أشار مؤتمر القمة إلى أن الفترة الانتقالية للمؤسسات الاتحادية الانتقالية تنتهي في ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١١، وشدد على ضرورة تفادي حدوث فراغ سياسي، توصل إلى توافق في الآراء بشأن الحاجة الملحة إلى تمديد ولاية البرلمان الاتحادي الانتقالي، بينما يتولى شعب الصومال تصريف المسائل السياسية المتبقية. وأيد مؤتمر الاتحاد، في دورته العادية السادسة عشرة، المعقودة في أديس أبابا في ٣٠ و ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، قرار الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بتمديد ولاية البرلمان الاتحادي الانتقالي.

٧ - وعلى هذا الأساس، أقر البرلمان الاتحادي الانتقالي في ٣ شباط/فبراير، ملتمسا بتمديد ولايته لمدة ثلاث سنوات، تبدأ من نهاية الفترة الانتقالية الحالية. وفي القرار ذاته، دعا البرلمان إلى انتخاب رئيس الحكومة الاتحادية الانتقالية، وكذلك رئيس البرلمان ونوابه. وكما يذكُر مجلس السلام والأمن، فقد رفضت الإدارة الإقليمية لبونتلاند وحركة أهل السنّة والجماعة هذا القرار. وإضافة إلى ذلك، أدان بعض أعضاء المجتمع الدولي قرار التمديد بشدة، حيث أشاروا إلى اتخاذه دون إجراء المشاورات الواجبة مع الجهات المعنية. ورفضت الحكومة الاتحادية الانتقالية قرارات البرلمان، وأكدت مجددا بأنها تفضل أن تعقب المرحلة الانتقالية فترة أقصر على نحو ما طالب به المجتمع الدولي. وفيما بعد، عرض مجلس الوزراء على البرلمان مقترح سياسة عامة بتمديد ولاية جميع المؤسسات الاتحادية الانتقالية، بما في ذلك السلطة

التنفيذية، لمدة سنة إضافية واحدة (حتى آب/أغسطس ٢٠١٢)، تنظم بعدها الانتخابات الرئاسية. ورفض رئيس البرلمان ذلك المقترح، وأعلن عن خطط لإجراء انتخابات رئاسية في تموز/يوليه ٢٠١١. وبالتالي، شرع البرلمان في صياغة مشروع لخطة عمل بتمديد الولاية لمدة ثلاث سنوات، وهي خطوة أدانها مكتب الرئيس بوصفها تعدِّيا على السلطات التنفيذية.

٨ - ولم يتمكن اجتماع تشاوري رفيع المستوى عُقد برعاية الأمم المتحدة في نيروبي في ١٢ و ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١١، من تجاوز هذا المأزق. وفي حين حضر الاجتماع كل من رئيس البرلمان الاتحادي الانتقالي، ورئيسي منطقتي بونتلاند وغالمودوغ، وممثلين عن حركة أهل السنة والجماعة وبلدان المنطقة، وكذلك الشركاء الرئيسيين، فقد رفض الرئيس ومجلس الوزراء المشاركة في هذا الاجتماع بعد محاولات عديدة لإلغائه، متذرعين بأنه سيؤدي إلى نتائج عكسية ويمكن أن يتسبب في مزيد من الشقاق بين الفصائل الصومالية.

٩ - وفي ضوء ما سبق، وقّع الرئيس الصومالي شريف شيخ أحمد ورئيس البرلمان شريف حسن عدن، في ٩ حزيران/يونيه ٢٠١١، خلال محادثات يسّرها الرئيس يوري موسيفيني، اتفاق كمبالا التاريخي، الذي أنهى بشكل فعلي حالة المواجهة السياسية المطوّلة بين السلطة التنفيذية والبرلمان. وبموجب هذا الاتفاق، توصل الزعيمان الصوماليان إلى اتفاق بتمديد الفترة الانتقالية لمدة سنة واحدة، حتى ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٢. وإضافة إلى ذلك، دعا الاتفاق إلى استقالة رئيس الوزراء وتشكيل حكومة جديدة. واتفق طرفا الاتفاق أيضا على وضع خريطة طريق تتضمن نقاطا مرجعية، وجداول زمنية وآليات لضمان الامتثال، من أجل تنفيذ المهام ذات الأولوية لإنهاء المرحلة الانتقالية، بما في ذلك تحسين الأمن في مقديشو ومناطق أخرى في جنوب الصومال؛ ووضع الصيغة النهائية للخطة الوطنية لتحقيق الأمن والاستقرار واعتمادها؛ ومواصلة جهود التوعية والمصالحة على الصعيد الوطني؛ ووضع الصيغة النهائية لمشروع الدستور واعتماده؛ وتنفيذ الإصلاحات المؤسسية في المؤسسات الاتحادية الانتقالية؛ وتنظيم انتخابات رئيس الجمهورية ورئيس البرلمان ونواب رئيس البرلمان قبل ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٢.

١٠ - وفي بلاغ صادر في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، عقب اجتماع عُقد في أديس أبابا مع الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، السفير أوغوستين ماهيغا، وممثلي الخاص للصومال، بوبكر غاوسو ديارا، أعربت عن ترحيبي بهذا الاتفاق، مشددا على أن تنفيذه بشكل عاجل سيسهم إلى حد بعيد في توطيد المكاسب العسكرية الهامة التي حققتها على الأرض قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وأعربت عن تقديري للرئيس موسيفيني لما اضطلع به من دور بالغ الأهمية، ونوّهت بإسهام الرئيس الحالي

للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، رئيس الوزراء ميليس زيناوي، وغيره من قادة الهيئة وجماعة شرق أفريقيا، في تعزيز السلام والاستقرار والمصالحة في الصومال. ورحّب أيضا بالتوقيع على اتفاق كمبالا المشاركون في الدورة العادية السابعة عشرة لمؤتمر دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، المعقودة في مالابو، في غينيا الاستوائية، من ٣٠ حزيران/يونيه إلى ٢ تموز/يوليه ٢٠١١.

١١ - ومنذ ذلك الحين، أحرزت المؤسسات الاتحادية الانتقالية وأصحاب المصلحة الصوماليين الآخرين تقدما جديرا بالثناء في تنفيذ اتفاق كمبالا. وعقب استقالة رئيس الوزراء محمد عبد الله محمد في ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١١، عَيّن الرئيسُ الصومالي الدكتور عبد الولي محمد علي رئيسا جديدا للوزراء. ووافق البرلمان الاتحادي الانتقالي بالإجماع على هذا التعيين في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١١. وفيما بعد، في ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١١، وافق البرلمان بأغلبية ساحقة على مجلس الوزراء الجديد الذي روعي فيه التوازن بين العشائر، وضم ١٨ وزيرا، وتسعة وزراء دولة، و ٢٤ نائب وزير. وحظي رئيس الوزراء بموافقة البرلمان على برنامجه السياسي، الذي منح فيه الأولوية لتحسين القطاع الأمني وإنجاز المهام المطلوبة خلال الفترة الانتقالية. وكان البرلمان قد وافق في وقت سابق، في ١١ تموز/يوليه ٢٠١١، على اتفاق كمبالا.

١٢ - وواصل ممثلي الخاص، بالتعاون مع الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، وميسّر الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وغيرهما من أعضاء الفريق الأساسي المعني بالصومال، العمل عن كثب مع أصحاب المصلحة الصوماليين للحفاظ على الزخم في العملية السياسية. وفي هذا الصدد، قدم الشركاء الدوليون الدعم السياسي والتقني والمالي واللوجستي في التخطيط لاجتماع استشاري وعقده في مقديشو من ٤ إلى ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ لمناقشة إنهاء الفترة الانتقالية. وحضر هذا الاجتماع مندوبون عن الحكومة الاتحادية الانتقالية، والبرلمان الاتحادي الانتقالي، وبونتلاند، وغالمودوغ، وحركة أهل السنة والجماعة، بتيسير من مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال وأعضاء آخرين من المجتمع الدولي. ويسرني أن أبلغ المجلس بأن الاجتماع حقق نتائج جد هامة، ولا سيما اعتماد خريطة طريق انتقالية تبين الخطوط العريضة للنواتج الرئيسية المستهدفة التي يتعين تحقيقها قبل آب/أغسطس ٢٠١٢، والجداول الزمنية لإنجاز كل مهمة والمؤسسات المسؤولة، والموارد اللازمة، والآلية المعنية بكفالة امتثال المؤسسات الاتحادية الانتقالية.

١٣ - وعلى الأخص، تُحدِّد خريطة الطريق خمس نقاط مرجعية أساسية لإتمام الفترة الانتقالية، في إطار المواضيع الرئيسية التالية: (أ) الأمن، و (ب) الدستور، و (ج) التوعية

والمصالحة على الصعيد السياسي، و (د) الحكم الرشيد، والشفافية والمساءلة، و (هـ) الإصلاحات البرلمانية والتحضير لإجراء الانتخابات. وتعرض أيضا آلية ذات أربعة مستويات لتنفيذ خريطة الطريق، تضم الميسّر (الممثل السامي للاتحاد الأفريقي)، والمبادرة السياسية الإقليمية (رؤساء دول وحكومات جماعة شرق أفريقيا والبلدان الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بمشاركة الممثل الخاص للأمين العام والممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي)، وفريق الرصد الدولي (المؤسسات الاتحادية الانتقالية وأعضاء المجتمع الدولي)، ولجنة خبراء تقنية من المؤسسات الاتحادية الانتقالية والمجتمع الدولي تعمل من مقديشو.

١٤ - وفي ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١١، قُمت بزيارة إلى مقديشو، بصحبة مفوض السلام والأمن، لتقييم الحالة على الأرض. وانتهزت الفرصة للاجتماع برئيس الحكومة الاتحادية الانتقالية، ورئيس الوزراء ورئيس البرلمان الاتحادي الانتقالي. وشجعتهم على ألا يضنوا بأي جهد لإتمام الفترة الانتقالية، تمشيا مع اتفاق كمبالا، وأكدت لهم استمرار الدعم المقدم من الاتحاد الأفريقي.

١٥ - وشهدت الفترة قيد الاستعراض أيضا تطورات تتعلق بتنفيذ الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن فيما يتصل بالصومال وحالات أخرى. وفي منتصف تموز/يوليه ٢٠١١، تلقت المفوضية مذكرة شفوية من أمانة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، تحيل بها البلاغ الصادر عن الدورة الاستثنائية الثامنة عشرة لرؤساء دول وحكومات البلدان الأعضاء في الهيئة بشأن الأنشطة المضطلع بها في السودان والصومال وإريتريا. ودعا البلاغ ''الاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى التنفيذ الكامل للجزاءات الحالية وفرض جزاءات إضافية بشكل انتقائي على النظام الإريتري، وبخاصة القطاعات الاقتصادية والتعدينية التي يعتمد عليها النظام، بما في ذلك الشتات الإريتري''. وطلبت أمانة الهيئة أن يُدرَج في جدول أعمال المجلس بند عن ''دور النظام الإريتري في زعزعة الاستقرار في القرن الأفريقي''. وبعد ذلك مباشرة، أحالت المفوضية الرسالة الواردة من أمانة الهيئة إلى أعضاء المجلس من أجل التشاور بشأن إدراج هذا البند في جدول الأعمال وإمكانية النظر فيه، في الوقت المناسب، تمشيا مع النظام الداخلي لمجلس السلام والأمن. وكتبت المفوضية أيضا إلى أمانة الهيئة لإشعارها باستلام رسالتها وإبلاغها بالخطوات المتخذة في ذلك الصدد.

١٦ - وفي هذه الأثناء، في ١٨ تموز/يوليه ٢٠١١، أحال رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا تقرير فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ويذكر هذا التقرير، في

جملة أمور، أن إريتريا تواصل إقامة علاقات مع حركة الشباب، ترمي إلى ''إضفاء الشرعية على الجماعة وتشجيعها بدلا من كبح توجهها المتطرف أو حثها على المشاركة في عملية سياسية''. ولا تزال إريتريا ترفض بشدة هذه الاتهامات، ووَجهت رسائل في هذا الصدد إلى المفوضية، بما في ذلك رسالة موجهة إليّ من الرئيس إسایاس أفورقي. ولم يُبد مجلس الأمن رأيه بعد في هذا الموضوع.

ثالثا – الحالة الأمنية

١٧ – منذ تقريري الأخير المقدم إلى المجلس، سُجّل تحسن كبير في الحالة الأمنية العامة في البلد. فقد واصلت قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية وقوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بسط نفوذها على المزيد من أنحاء مقديشو وتوطيد سيطرتها على المواقع التي اكتسبتها سابقا. وخلال الفترة من ١١ إلى ٢٢ أيار/مايو، أحكمت قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية، بدعم من البعثة، سيطرتها على طريق ''وادناها'' ذات الموقع الاستراتيجي، بما في ذلك المسجد الأحمر ذو الأهمية الرمزية، والمخيم العسكري سابقا، ومقر مقاطعة بوندهيري، والسفارة الإيطالية سابقا، والمبنى الذي كانت تشغله وزارة الداخلية سابقا وفندق أليمو. وتكبّد المتمردون انتكاسة كبيرة أخرى يوم ٧ حزيران/يونيه ٢٠١١ بمقتل زعيم تنظيم القاعدة في شرق أفريقيا، فاضل عبد الله محمد، على يد شرطة الحكومة الاتحادية الانتقالية المرابطة في أحد نقاط التفتيش بمركز ''إكس كنترول أفغوي''.

١٨ – وشهدت فترة الأسابيع الثلاثة الأولى من تموز/يوليه قيام المتمردين بتعزيز صفوفهم تمهيدا للهجوم الذي دبّروا لشنه في شهر رمضان، مما شكّل تهديدا مباشرا لقوات الحكومة الاتحادية الانتقالية وقوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ولعملية إيصال المساعدة الإنسانية إلى آلاف المشردين داخليا الذين توافدت حشودهم إلى مقديشو، هربا من المجاعة في جنوب وسط الصومال. فنفّذت قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية الصومالية وقوات البعثة عملية استباقية في ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١١ تمكنت من خلالها من السيطرة على الجزء الشمالي من المدينة، ومفترق بلدة أدي عدن، وفلورانزيا ومفترق سيناء ومونوبوليو وصولا إلى طريق القوات المسلحة. وقد ساهمت الضغوط القوية التي مارستها الحكومة الاتحادية الانتقالية والبعثة على المتمردين ووجود خلافات داخلية بينهم، في حملهم على الانسحاب من معظم أجزاء مقديشو في ٦ آب/أغسطس ٢٠١١. وبذلك أصبحت الحكومة الانتقالية الاتحادية والبعثة تسيطران على ٩٥ في المائة من العاصمة مقديشو.

١٩ - ولجأت بقايا جيوب المتمردين في مقديشو الآن إلى أعمال حربية غير متكافئة، تستخدم فيها القنابل اليدوية والأجهزة المتفجرة المرتجلة وغير ذلك من أشكال الهجوم التي تستهدف مواقع البعثة والمنشآت الحكومية. وفي آب/أغسطس، سُجل وقوع أكثر من ٢٠ هجوما بالقنابل اليدوية والأجهزة المتفجرة المرتجلة في مقديشو والمناطق المحيطة بها. ونفّذ المتمردون أيضا عمليات إعدام بقطع الرؤوس في بعض أجزاء مقديشو لترويع السكان المشتبه في تأييدهم للحكومة الاتحادية الانتقالية. وقد تؤدي الخلافات الداخلية بين أفراد حركة الشباب أيضا إلى نشوء فصائل شتى داخل هذه الحركة. وقد يتنافس بعض هذه الفصائل على اعتلاء هرم السلطة وذلك عن طريق شن هجمات تنافس فيها بعضها البعض من حيث حدة العنف والوحشية، بينما قد ينظر البعض الآخر في إمكانية الدخول في محادثات مع الحكومة الاتحادية الانتقالية.

٢٠ - وقد حاول بعض ميليشيات العشائر بقيادة بعض السياسيين استغلال الفراغ الذي خلّفه انسحاب المتمردين المفاجئ. وجدير بالإشارة هنا، على وجه التحديد، إنشاء نقاط تفتيش غير قانونية في بعض مقاطعات مقديشو لابتزاز الأموال من عامة الناس، بل القيام، في بعض الحالات، بعرقلة إيصال المساعدات أو شن هجمات على قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية وقوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال التي تحاول توسيع سلطة الحكومة.

٢١ - وفي أنحاء أخرى من البلد، بسطت ميليشيات موالية للحكومة الاتحادية الانتقالية نفوذها على المزيد من الأراضي في مناطق هيران، وجلجادود، وباي وباكول، وجيدو، ووسط جوبا، وجوبا السفلى. فخلال شهرَي تموز/يوليه وآب/أغسطس، حاول المتمردون استرجاع نفوذهم على المناطق التي فقدوها في جيدو وجوبا وجوبا السفلى، لكنهم تعرّضوا للصدِّ. وفي منطقة باي وباكول، لم يُحقق الجيش تقدما يُذكر بسبب الخلافات الداخلية فيما بين الميليشيات الموالية للحكومة الاتحادية الانتقالية. وتدهورت الحالة الأمنية في منطقتَي بونتلاند وجلمُدوغ خلال الفترة قيد الاستعراض. فقد أُبلغ عن وقوع عمليات اقتتال كبيرة في جلكايو بين قوات الأمن في بونتلاند والميليشيات الموالية لحركة الشباب تحت قيادة الشيخ سعيد أتوم. وفي أثناء ذلك، تواصلت الأعمال العدائية بين عشيرتين في جلمُدوغ لطالما تصارعتا للسيطرة على المياه، حيث وقعت بينهما اشتباكات متقطعة في جنوب جلكايو.

٢٢ - وعقدت اللجنة الأمنية المشتركة التي تتولى تنسيق الدعم الدولي المقدم لمؤسسات القطاع الأمني في الصومال، اجتماعها التاسع في مقديشو، يوم ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١١. وفي ظل الانسحاب المفاجئ لحركة الشباب من مقديشو، انصب اهتمام الاجتماع على التقدم الذي أحرزته الحكومة الاتحادية الانتقالية في مراجعة الخطة الوطنية لتحقيق الأمن

والاستقرار لتضمينها الاحتياجات الراهنة ذات الأولوية لتطوير قطاع الأمن والإجراءات اللازمة لتوطيد الإنجازات التي تحققت. واختُتم اجتماع اللجنة الأمنية المشتركة (أ) باتخاذ قرار بشأن الاحتياجات ذات الأولوية لتطوير قطاع الأمن خلال الأشهر المقبلة في أعقاب انسحاب حركة الشباب؛ و (ب) وضع مشروع خطة عمل للأمن في مقديشو؛ و (ج) التوصل إلى توافق في الآراء بشأن إتمام مراجعة الخطة الوطنية لتحقيق الأمن والاستقرار تنفيذا للتوجيهات الصادرة عن اللجنة الأمنية المشتركة في حزيران/يونيه ٢٠١١.

٢٣ - ولا تزال أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر قبالة سواحل الصومال تشكِّل مصدر قلق. وبالتالي فإن الخطة الوطنية لتحقيق الأمن والاستقرار وخريطة الطريق كلاهما يتناول هذه المسألة. وسيواصل الاتحاد الأفريقي، تماشيا مع موقفه المعلن سابقا، الدعوة إلى وضع استراتيجية شاملة لا تعالج مظاهر المشكلة فحسب، بل أيضا أسبابها الجذرية، ولا سيما انهيار سلطة الدولة على الأراضي الصومالية، والاستغلال غير المشروع لموارد الصومال البحرية، الذي يؤثر تأثيرا سلبيا على سبل كسب العيش المتاحة لسكان المناطق الساحلية، وإلقاء النفايات السامة. وسوف تسترشد اللجنة بهذا الموقف لدى تقديم إسهامها في التقرير المقرر للأمين العام للأمم المتحدة عن تنفيذ القرار ١٩٥٠ (٢٠١٠) المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ الذي طُلب فيه إلى الدول والمنظمات الإقليمية المتعاونة مع الحكومة الاتحادية الانتقالية أن تقدم معلومات عن الجهود المضطلع بها في مكافحة أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر قبالة سواحل الصومال.

رابعا - الحالة الأمنية

٢٤ - لقد أدى الجفاف والمجاعة إلى تفاقم حالات الطوارئ الإنسانية في الصومال، ولا سيما في المناطق الجنوبية والوسطى من البلد. فقد أدى انخفاض معدل هطول الأمطار إلى ما دون المتوسط بالإضافة إلى الخسائر الفادحة الذي خلّفها الجفاف في قطاع الماشية، إلى ارتفاع مستوى انعدام الأمن الغذائي. ووفقا لما أوردته الوكالات الإنسانية، فإن نحو ٣ ملايين من الصوماليين، أي بمعدل فرد من كل ثلاث صوماليين، هم بحاجة إلى مساعدة إنسانية، وذلك نتيجة لموجة الجفاف التي تجتاح البلد حاليا، والتي لم يشهد الصومال نظيراً لها في تاريخه الحديث، وزاد من تفاقمها النزاع الذي يشهده الصومال منذ العقدين الأخيرين، وما نجم عنه من تداعي هياكل الدولة وتزايد أسعار الأغذية على الصعيد العالمي. ويمثل هذا العدد زيادة حادة بالمقارنة مع العدد المعلن في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ البالغ ٢,٤ مليون نسمة. ويُقدّر عدد الأطفال الذين عانوا من سوء التغذية في النصف الأول من عام ٢٠١١ بنحو ٥٥٤ ٠٠٠ طفل.

٢٥ - وحملت هذه الحالة آلاف الصوماليين على النزوح إلى المناطق الحضرية الكبرى، وبخاصة مقديشو، وكذلك إلى البلدان المجاورة. فمنذ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، اجتُثّ نحو ١,٨ مليون شخص من ديارهم نتيجة للجفاف، وبات معظمهم مشردا داخليا في مقديشو والمناطق المحيطة بها أو عبَروا الحدود فراراً إلى كينيا وإثيوبيا وجيبوتي وبلدان مجاورة أخرى حيث زاد اكتظاظ مخيمات اللاجئين أكثر مما كان عليه. ووفقا لما أفاده مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، فقد نزح ٢٠٠ ٥ شخص إلى مقديشو في شهر حزيران/يونيه ٢٠١١. وفي الفترة الممتدة من نهاية حزيران/يونيه إلى أوائل تموز/يوليه، سجّل مخيم داداب للاجئين في شرق كينيا وفود ما عدده ٨٠٠ ٤ صومالي، بينما استقبل مخيم أدو في إثيوبيا ٠٠٠ ١ لاجئ يوميا في المتوسط. وفي شهر حزيران/يونيه وحده، عبر ما مجموعه ٠٠٠ ٥٤ صومالي الحدود إلى إثيوبيا وكينيا، وهو ما يمثل زيادة بمقدار ثلاثة أمثال عددهم في شهر أيار/مايو.

٢٦ - وقدِّرت احتياجات التمويل اللازم للتصدي للأزمة الإنسانية في القرن الأفريقي بنحو ٢,٤٨ بليون دولار، لم يُجمع منها سوى مبلغ يفوق بقليل بليون دولار. وقد قدم العديد من المانحين التقليديين وغير التقليديين والوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية منها على السواء، من بين جهات أخرى، الدعم الإنساني للصومال في شكل معونات و/أو تمويل في إطار ترتيبات ثنائية أو كمساهمات في عملية النداءات الموحدة من أجل الصومال التي يديرها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. ومن مجموع مبلغ الـ ٤٥ مليون دولار المتاح في عام ٢٠١١ في الصيغة الثانية لمخصصات الصندوق الإنساني المشترك، خُصص مبلغ ٣٥ مليون دولار لتغطية أنشطة مكافحة الجفاف التي تركز على تيسير الحصول على الغذاء وتوفير سبل الرزق وقطاعَي الماء والصحة. وبالإضافة إلى ذلك، خصص الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ مبلغا قدره ١٥ مليون دولار من نافذة المجالات الناقصة التمويل، سيُستخدم أيضا لمواجهة حالة الجفاف في معظم المناطق المتضررة في جنوب ووسط الصومال. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، خصّص منسق الشؤون الإنسانية مبلغا قدره ٤,٥ ملايين دولار من احتياطي الطوارئ في الصندوق الإنساني المشترك، ليُستخدم أيضا في التصدي للجفاف.

٢٧ - وفي تقريري المقدم إلى المجلس في نيسان/أبريل ٢٠١١، أعربتُ عن القلق إزاء الحالة الإنسانية والانخفاض الكبير في المستويات العامة للتمويل المقدم للصومال على مدى السنتين الماضيتين. ودعوت جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي وغيرها من أعضاء المجتمع الدولي إلى التعجيل بتقديم الدعم الضروري. وقد كرر المجلس توجيه هذا النداء في البيان الصحفي الذي أصدره في ختام مداولاته. وكرّرت الإعراب عن قلقي في بلاغ مؤرخ ١٧ أيار/مايو

٢٠١١ وفي البيان الافتتاحي الذي أدليت به أمام الدورة العادية السابعة عشرة لمؤتمر الاتحاد. ووجّه فريق الحكماء في اجتماعه العاشر الذي عقده في ١٢ أيار/مايو ٢٠١١، أيضا نداءً يدعو فيه إلى التعجيل بتقديم الدعم الإنساني اللازم للسكان المتضررين في الصومال.

٢٨ - وفي ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١١، وفي ظل تفاقم الظروف الإنسانية في الميدان، وجّهتُ رسالة إلى جميع وزراء خارجية الدول الأعضاء شدّدتُ فيها على ضرورة أن تبذل البلدان الأفريقية كل ما في وسعها لمساعدة الشعب الصومالي على تخطي ساعة فاقتِه الحاسمة هذه، متحلية في ذلك بروح من التضامن القاري الحقيقي. وأوعزتُ أيضا إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال أن تواصل بذل كل ما في طاقتها لتوفير الأمن للعاملين في مجال المساعدة الإنسانية ولتيسير وصولهم إلى مَن هم في حاجة إليها. وفي وقت لاحق، سافر ممثلي السامي للصومال، الرئيس الأسبق جيري جون راولنغز، إلى الصومال في تموز/يوليه لتقييم الحالة هناك. وقام أيضا بزيارة إلى دول أعضاء أخرى، هي غينيا الاستوائية، ونيجيريا، وجنوب أفريقيا، و جمهورية الكونغو، وأنغولا، لحشد الدعم المالي والعيني. وعقدتُ أيضا اجتماعات مع مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، أنطونيو غوتيريس، ووكيلة الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ، البارونة فاليري أموس، فيما التقى نائب رئيس المفوضية بالمديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي، جوزيت شيران. وقد أتاحت هذه الاجتماعات فرصة لتدارس حالة الجفاف وأفضل السبل الكفيلة بتمكين الاتحاد الأفريقي وشركائه من العمل سويا دعما للشعب الصومالي.

٢٩ - واضطلعت المفوضية أيضا بمبادرة عقد مؤتمر لإعلان التبرعات، في أديس أبابا، في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١١ لتعبئة الموارد اللازمة لضحايا المجاعة في الصومال وفي مناطق أخرى من القرن الأفريقي. فقد تمت تعبئة أكثر من ٣٥٠ مليون دولار تبرّع مصرف التنمية الأفريقي وحده بمبلغ ٣٠٠ مليون دولار منها. وتم التبرع أيضا بمساعدة عينية إضافية قيمتها ٢٨ مليون دولار شملت أغذية وأدوية وغير ذلك من أشكال المساعدة. وبينما أقرّ مؤتمر إعلان التبرعات ذاك بالحاجة إلى معالجة حالة الطوارئ الإنسانية الراهنة لتخفيف معاناة ملايين الناس في منطقة القرن الأفريقي، فقد أهاب أيضا بالمجتمع الدولي أن يجدد التزاماته ويدعم الاستراتيجيات المتوسطة والطويلة الأجل لتحقيق الأمن الغذائي، وتخفيف الآثار السلبية لتغير المناخ على القارة.

٣٠ - وخلال زيارتي لمقديشو، أُتيحت لي الفرصة للوقوف على معاناة الشعب الصومالي. وبناءً على هذه المعطيات الأساسية، أود أن أكرر الإعراب عن تقديري للدول الأعضاء التي قدمت تبرعات، ولمصرف التنمية الأفريقي لما قدّمه من تبرع بارز. وأحث بشدة الدول

الأعضاء التي لم تسهم بعدُ في هذه الجهود أن تقوم بذلك، والدول التي في مقدورها تقديم المزيد من المساعدة أن تفعل ذلك هي بدورها. وقد أثبتت قارتنا، بنشرها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، أنها ملتزمة التزاما ثابتا بمساعدة الشعب الصومالي على طي صفحات ماضية المضطرب وولوج مرحلة جديدة. واليوم، وقد ألَمّت بالصوماليين فاجعة أخرى، من الأهمية بمكان أن تكون أفريقيا مستعدة لمواجهة الحالة السائدة على الأرض.

خامسا – الأنشطة المتعلقة بالصومال التي يضطلع بها المكتب الأفريقي المشترك المعني بموارد الثروة الحيوانية

٣١ – كما يدرك المجلس، يشكل قطاع الماشية دعامة الاقتصاد الصومالي وأساس سبل عيش سكان الصومال الذين يعتمدون إلى حد كبير على نشاط الرعي والرعي الزراعي. ويولد تصدير الحيوانات الحية والصلال والجلود والذبائح المبردة العملات الأجنبية اللازمة لاستيراد المواد الغذائية. ويوفر تسويق الحيوانات الحية والاتجار بها أيضا فرصا للعمل ومصادر للدخل لمشغلي الأسواق والعاملين في القطاعات المرتبطة بها، بينما يولد إيرادات هامة للإدارات المحلية والمجالس البلدية. وفي تقريري الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، قدمت إحاطة إعلامية للمجلس عن الأنشطة والبرامج التي يَضطَلع بها حاليا فيما يتعلق بالصومال المكتب الأفريقي المشترك المعني بموارد الثروة الحيوانية، وهو مكتب إقليمي تابع للاتحاد الأفريقي يوجد مقره في نيروبي. وأشار المجلس بدوره، مع الارتياح، إلى المساهمة الهامة التي يقدمها هذا المكتب.

٣٢ – وقد أنجز المكتب منذ ذلك الحين عددا من الأنشطة الرامية إلى التخفيف من آثار الجفاف وأزمة الغذاء. ومن بين هذه الأنشطة القضاء على الطاعون البقري، وهو مرض معد يفتك بالماشية وسائر الحيوانات المجترة، وذلك من خلال وحدة تنسيق عملية القضاء على الطاعون البقري في النظام الإيكولوجي الصومالي (SERECU II project)؛ وتعزيز قدرة السلطات الصومالية على مكافحة أمراض الحيوانات، عن طريق توفير التدريب ومرافق المختبرات والمركبات، ضمن إطار برنامج دعم خطط العمل الوطنية المتكاملة؛ ومشروع إصدار شهادات صحة الماشية في الصومال، الذي أتاح اعتماد نموذج لشهادة صحة الحيوانات يروج للمعايير الصحية ومعايير الصحة النباتية التي وضعتها المنظمة العالمية لصحة الحيوان فيما يخص الماشية.

٣٣ – ويواصل المكتب أيضا تنفيذ مشروع التدخلات في حالات الطوارئ الخاصة بالماشية للتخفيف من أزمة الغذاء في الصومال، حيث يقوم في إطاره بتلقيح ومعالجة الحيوانات المجترة

الصغيرة بغرض تحسين حالتها الصحية، وكذلك بتأهيل الهياكل الأساسية للاتجار بالماشية. وعلى نحو أكثر تحديدا، جرى تلقيح قرابة ٤ ملايين من الحيوانات في الصومال ومعالجة مليوني حيوان لإصابتها بأمراض متوطنة، بينما جرى تشييد أو تجديد ١٠٠ مرفق من مرافق الهياكل الأساسية. وبذلك يساهم المشروع في زيادة تجارة الصادرات إلى دول الخليج وزيادة الدخل والحد من الجوع.

٣٤ - وثمة عدد من الأنشطة الأخرى التي يضطلع بها المكتب الأفريقي المشترك المعني بموارد الثروة الحيوانية على نطاق القارة والتي ستعود أيضا بفوائد جمة على الشعب الصومالي. وتتصل هذه الأنشطة بمشاركة البلدان الأفريقية في المنظمات المعنية بوضع المعايير الصحية ومعايير الصحة النباتية وبتعزيز الإدارة البيطرية في أفريقيا. ويعتزم المكتب أيضا تنفيذ أنشطة إضافية تختص بالصومال. ومن بين هذه الأنشطة، تجدر الإشارة هنا إلى التدخل في حالات الطوارئ الخاصة بالماشية للتخفيف من أزمة الغذاء في الصومال، الذي يتمثل الغرض منه في تزويد الجهات الرعوية وغيرها من المجتمعات المعنية بالأصول والخدمات الكفيلة بتعزيز قدرتها على التكيف في مواجهة الجفاف الحالي؛ ومشروع الدعم المؤسسي لقطاع الماشية في الصومال لتعزيز قدرة القطاع الخاص على الدعوة وتيسير إدارة السوق والتنظيم الذاتي؛ وتطوير مصائد الأسماك الساحلية والبحرية في الصومال، من خلال تقديم المساعدة التقنية لترسيم حدود منطقة اقتصادية خالصة في الصومال ووضع السياسات والصكوك القانونية والتنظيمية؛ فضلا عن أنشطة بناء قدرات مصائد الأسماك الحرفية والهياكل الأساسية للتجارة والتسويق. وأنا أشيد بمدير المكتب الأفريقي المشترك المعني بموارد الثروة الحيوانية وموظفيه لما يقومون به من عمل متميز، وأتقدم بالشكر للاتحاد الأوروبي وسائر الشركاء الذين يقدمون الدعم للمكتب.

سادسا - انتشار بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وعملياتها

٣٥ - منذ تقديم تقريري الأخير إلى المجلس في نيسان/أبريل، ازداد قوام قوة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ليبلغ ٩ ٥٩٥ فردا، بما في ذلك خمس كتائب ووحدة للدعم بالنيران من بوروندي، وخمس كتائب مشفوعة بوحدة للدعم وبعناصر بحرية من أوغندا، تحت قيادة اللواء فريد موغيشا، الذي خلف اللواء نيثن موغيشا في ٥ آب/أغسطس ٢٠١١. وتعهدت أوغندا وبوروندي بتقديم قوات إضافية قوامها ٢ ٠٠٠ فرد و ١ ٠٠٠ فرد، على التوالي، من المقرر أن تنشر قبل نهاية هذه السنة، متى جرت تعبئة المعدات اللازمة من الشركاء الثنائيين. وقد أوفد كل من كاميرون والسنغال وزامبيا ضابط أركان عسكري إلى مقر القوة. وأشيد مرة أخرى بجميع البلدان المساهمة بأفراد في البعثة، لالتزامها بقضية السلام في الصومال.

٣٦ - وأود أن أفيد بأن جيبوتي قد أكدت رسميا التزامها بنشر كتيبة قوامها ٨٥٠ فردا و ١٠٠ مدرب ومترجم شفوي. ومن المقرر أن يسافر فريق تابع لمفوضية الاتحاد الأفريقي إلى جيبوتي عما قريب لمناقشة طرائق نشر الوحدة الجيبوتية وتحديد الاحتياجات اللوجستية. وقد تعهدت سيراليون أيضا بنشر كتيبة قوامها ٨٥٠ فردا؛ وقام فريق استطلاع تابع لسيراليون بزيارة أديس أبابا ونيروبي ومقديشو في تموز/يوليه ٢٠١١ في إطار الأعمال التحضيرية لنشر هذه الكتيبة. أما تعهد جمهورية غينيا بالمساهمة بكتيبة فلا يزال معلقا. وعلاوة على ذلك، ووفقا لمذكرة التفاهم التي وقعتها المفوضية والقوة الاحتياطية لشرق أفريقيا في أديس أبابا في ١٨ آب/أغسطس ٢٠١١، قامت آلية التنسيق بوضع الصيغة النهائية لخطط نشر ١٤ من ضباط الأركان و ٥٧ مدربا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ وإقامة مستشفى من المستوى الثاني في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وتمثل مذكرة التفاهم هذه حدثا بارزا في عملية تشغيل القوة الاحتياطية الأفريقية حيث إنها توفر الإطار لأول عملية على الإطلاق لنشر عناصر تنتمي للواء إقليمي تابع للقوة الاحتياطية الأفريقية.

٣٧ - وفيما يخص عنصر الشرطة، جرى نشر ما مجموعه ٥٠ ضابطا من أوغندا وبوروندي وسيراليون وغامبيا وغانا وكينيا ونيجيريا في البعثة. وقد جرى نشر ٤٠ ضابطا في مقديشو، بما في ذلك فريق القيادة العليا والمدربون والمستشارون والمرشدون، بينما جرى نشر ١٠ مدربين في مانياني بكينيا، في انتظار نقلهم إلى مقديشو بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١.

٣٨ - وأحرز تقدم فيما يتعلق بنقل العنصر المدني للبعثة إلى مقديشو، وهو النقل الذي تأخر بسبب حالة انعدام الأمن السائدة في الميدان والقيود اللوجستية، ولا سيما أماكن الإقامة. وبذلك نُشر في مقديشو في أيار/مايو ٢٠١١ ما عدده ١٤ موظفا مدنيا دوليا تابعين للبعثة، بما في ذلك أفراد من القيادة العليا للبعثة. وسيجري نشر موظفين إضافيين بمجرد الانتهاء من الترتيبات اللوجستية اللازمة. وفي هذه الأثناء، أتاح إدخال أفراد مدنيين التعامل بصورة أكثر استدامة مع المؤسسات الاتحادية الانتقالية وغيرها من الجهات الصومالية المعنية، بغرض المضي قدما بالعملية السياسية وعملية المصالحة.

٣٩ - وفي الميدان، قامت قوات البعثة، على نحو ما ذكر آنفا، بدمج وتوسيع المناطق الواقعة تحت سيطرتها في مقديشو وضواحيها. وعقب انسحاب حركة الشباب من مقديشو، أضحت قوات البعثة، إلى جانب قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية الصومالية، تسيطر على جميع مقاطعات مقديشو وتنتشر فيها بشكل كامل، ما عدا مقاطعات داينيل وهوريوا وكاران. ويجري التخطيط حاليا للانتشار في تلك المقاطعات فور إدخال قوات إضافية إلى

منطقة البعثة. ولا تزال البعثة توفر الحماية للمنشآت الرئيسية، مثل القصر الرئاسي (فيلا صوماليا)، الذي يؤوي مقر الرئاسة ومكتب رئيس الوزراء، وفيلا بايدوا، حيث يوجد مقر مؤسسات صومالية أخرى. وإضافة إلى ذلك، تقوم البعثة أيضا بتأمين كل من المطار الدولي والميناء في مقديشو، فتساهم بذلك في تيسير وصول المساعدات الإنسانية عبر هذه الممرات الحيوية، التي سجلت زيادة في حركة البشر والبضائع في الأشهر القليلة الماضية.

٤٠ - وكما دأبت عليه البعثة منذ انتشارها الأولي في عام ٢٠٠٧، فإنها تواصل تقديم الرعاية الطبية المجانية لأزيد من ٠٠٠ ١٢ صومالي كل شهر في اثنين من مستشفياتها في مقديشو، وما يناهز ٠٠٠ ٦٠ لتر من مياه الشرب المأمونة كل يوم للصوماليين الذين يعيشون قرب مخيمات البعثة. وتقوم البعثة أيضا، بالشراكة مع المنظمات غير الحكومية المحلية، بتنفيذ عدد من مشاريع الدعم المجتمعي لتحسين حياة الصوماليين. وفي ظل حالة الجفاف السائدة، اتخذت البعثة عددا من الخطوات الإضافية لمساعدة المجتمعات المحلية، وتوزيع الأغذية والأدوية وغيرها من مواد الإغاثة، إضافة إلى حماية قوافل المساعدات الإنسانية، عند الطلب.

٤١ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، وفرت البعثة الحماية الخاصة لشخصيات أجنبية مرموقة وصحفيين أجانب قاموا بزيارة مقديشو فيما يتصل بحالة الجفاف والمجاعة السائدة. وفي الأسابيع الأخيرة، قامت البعثة بتيسير الزيارات التي أجراها السيد إسماعيل عمر غيله، رئيس جيبوتي؛ والسيد رجب طيب أردوغان، رئيس وزراء تركيا؛ والسيد أندور ميتشل، وزير التنمية الدولية في المملكة المتحدة؛ ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين؛ ووكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ؛ والمدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، وغيرهم. وبينما يشكل طلب الحماية والمساعدة عبئا إضافيا على قدرة البعثة، كان لزاما على البعثة أن تبذل جهدها قدر المستطاع لتيسير هذه الزيارات، حيث إنها تساعد على إبراز معاناة الشعب الصومالي وضرورة تعبئة الدعم اللازم لجهود السلام والإغاثة على حد سواء.

٤٢ - وتواصل البعثة دعم إصلاح قطاع الأمن في الصومال. وفي هذا الصدد، يواصل عنصر الشرطة في البعثة القيام بأنشطة الإرشاد وإسداء المشورة والتدريب دعما لقوة الشرطة الصومالية. وإلى جانب وضع أدلة ومناهج التدريب في مجال الخفارة المجتمعية، والتحقيقات الجنائية والدورات الدراسية المتعلقة بإدارة حركة المرور، نظم عنصر الشرطة في البعثة أيضا عدة دورات دراسية لفائدة قوة الشرطة الصومالية، بما في ذلك التدريب الأساسي على مهام الشرطة، والدورات الدراسية لفائدة الإداريين برتب المبتدئين وفي الرتب المتوسطة، والدورات الدراسية في مجال الديمقراطية وإدارة حركة المرور. وقد أوفدت البعثة مستشارين ومرشدين

في مجال أمن الطيران المدني إلى مركز الشرطة بمطار مقديشو، يقدمون الدعم في مجال الإرشاد وإسداء المشورة لقوة الشرطة الصومالية. وأنشأ عنصر الشرطة التابع للبعثة أيضا قاعدة بيانات للسمات البيولوجية جرى فيها تجميع وتحميل البيانات البيولوجية لما عدده ٨٥٠ ٤ من أفراد قوة الشرطة الصومالية. ويجري أيضا اتخاذ الترتيبات اللازمة لكي تتمكن شرطة البعثة، في الربع الأخير من عام ٢٠١١، من توفير التدريب لقوة الشرطة الصومالية في المجالات التالية: التحقيق الجنائي؛ ومكافحة الإرهاب؛ والعنف الجنساني؛ وإدارة النظام العام، بدعم من الحكومة الأنغولية؛ والإلمام باللغة الإنكليزية. إضافة إلى ذلك، ستدعم شرطة البعثة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للنهوض بتدريب ٩٠٠ من ضباط الشرطة الصوماليين لكي يستوفوا المعايير الدولية المطلوبة.

٤٣ - وقد وضع عنصر الشرطة التابع للبعثة الصيغة النهائية لخطط إنشاء الموقع الرئيسي لفريقه في مقر قوة الشرطة الصومالية والأكاديمية العامة لتدريب شرطة كاهيي، كما سينشر مستشارين ومرشدين لشؤون الشرطة على المستويات الرئيسية لتقديم الخدمات التنفيذية واتخاذ القرارات الإدارية. كما وضع الصيغة النهائية لمقترحات مشاريع لتمويل تجديد مقر قوة الشرطة الصومالية وعشرة مراكز شرطة أخرى وتأهيلها وإعادة تجهيزها بالمعدات للمساعدة على استعادة خدمات الشرطة في مقديشو وضواحيها.

٤٤ - وفي ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١١، أكمل ما مجموعه ٩٠٠ من القوات تدريبا دام ستة أشهر في معسكر بيهانغا للتدريب بأوغندا. وقد تولى تدريب القوات بعثة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي. وكانت أول دفعة من القوات الصومالية تتلقى التدريب على يد بعثة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي، وقوامها ١ ٠٠٠ فرد، قد تخرجت في السنة الماضية في إطار مساهمة الاتحاد الأوروبي في إحلال الاستقرار في الصومال. وتكمِّل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال هذا التدريب بدورات للتعريف وإعادة الإدماج تُنظم في معسكر الجزيرة للتدريب في مقديشو، الذي يخضع حاليا لعملية توسيع لإيواء مزيد من المتدربين. والغرض من ذلك هو التمكن في نهاية المطاف من الاضطلاع بكل أنشطة التدريب داخل الصومال.

٤٥ - ووفقا للقرار الذي اتخذه المجلس في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، تواصل البعثة بذل جهود مستدامة لكفالة الامتثال الصارم للقانون الإنساني الدولي وللتقليل من الضحايا في صفوف المدنيين إلى أدنى حد. وقد زاد من صعوبة المهمة التي تضطلع بها البعثة في هذا الصدد الأساليب التي تستخدمها حركة الشباب، ولا سيما استخدام دروع بشرية. وقد تحلت البعثة بأقصى درجات ضبط النفس في مواجهة الانتهاكات الصارخة لقواعد الحرب، وتقبلت

بذلك تكبد عدد كبير من الضحايا حفاظا على أرواح المدنيين الأبرياء الذين كُلِّفت بحمايتهم.

٤٦ - وفي الفترة من ٦ إلى ٨ تموز/يوليه ٢٠١١، عقدت البعثة اجتماع مائدة مستديرة لمدة ثلاثة أيام في كيغالي، رواندا، بشأن ”تعزيز احترام القانون الإنساني الدولي في سياق تنفيذ ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال“. وحضر الاجتماع مندوبون عن الحكومة الاتحادية الانتقالية، والمجتمع المدني الصومالي، وبوروندي وأوغندا، والأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، ومؤسسات تعنى بالقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان والحماية، ومؤسسات البحث والتدريب في مجال السلام والأمن، ومنظمات غير حكومية، ووسائط الإعلام. وقد دعا المشاركون في اجتماع المائدة المستديرة إلى تعزيز البعثة، بما في ذلك القدرات المدنية وتلك المتصلة بالشرطة، بغرض زيادة الترويج لحقوق الإنسان وحماية المدنيين. كما رحبت بمشروع السياسة العامة للبعثة المتعلقة بالنيران غير المباشرة، التي سيساهم تنفيذها إلى حد بعيد في تعزيز الامتثال للقانون الإنساني الدولي. وطُلب في الاجتماع كذلك إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي أن تضع الصيغة النهائية لمشروع المبادئ التوجيهية المتعلقة بحماية المدنيين وأن تعتمده، بما يشمل حماية الأطفال في النزاع المسلح، وأن تساعد البعثة على إدماج الأجزاء ذات الصلة من المبادئ التوجيهية في أعمال البعثة. وأود أن أعرب عن امتناني لحكومة رواندا لما قدمته من دعم لعقد هذا الاجتماع بنجاح.

٤٧ - وفي إطار الجهود المبذولة للتخفيف من وطأة الخطر الإقليمي الذي تشكله أنشطة حركة الشباب في الصومال، عقدت المفوضية، من خلال البعثة، اجتماعا لتبادل المعلومات في كمبالا، في الفترة من ١٩ إلى ٢١ تموز/يوليه ٢٠١١، ضم أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك البلدان المساهمة بقوات، ولجنة أجهزة المخابرات والأمن الأفريقية، والمركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب. وقد حُدِّدت في الاجتماع مجالات لتبادل المعلومات فيما يتعلق بالجماعات المسلحة التي تنشط في الصومال. ودعا الاجتماع أيضا إلى اتخاذ إجراءات محددة للتصدي للخطر الذي تشكله حركة الشباب في المنطقة، وكذلك إلى تعجيل لجنة أجهزة المخابرات والأمن الأفريقية بإيفاد بعثة للدعم الإعلامي إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بغرض تعزيز قدرتها التحليلية. وأتقدم بالشكر إلى حكومة أوغندا لاستضافتها هذا الاجتماع.

سابعا – مجموعة تدابير الدعم التي تقدمها الأمم المتحدة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال

٤٨ – إذ أكرر الإعراب عن تقدير الاتحاد الأفريقي للشركاء الذين يقدمون الدعم المالي واللوجستي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، أود أن أشدد على أن البعثة ما زالت تواجه تحديات خطيرة، ولا سيما فيما يتعلق باللوجستيات، وتوفير العناصر الحاسمة لتمكين القوة، وتسديد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات. ومن الواضح أن هناك حاجة للحصول على دعم أكبر من المجتمع الدولي لتمكين البعثة من توفير دعم أكثر فعالية لعملية السلام والمصالحة في الصومال.

٤٩ – وكما يُدْرك المجلس، وتمشيا مع القرار ١٨٦٣ (٢٠١٠)، تقدم الأمم المتحدة حاليا مجموعة من تدابير الدعم اللوجستي تُموَّل من الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة وينفذها مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ويأتي هذا بالإضافة إلى الصندوق الاستئماني الذي أُنشئ لتلبية بعض متطلبات البعثة. ومجموعة تدابير الدعم التي تقدمها الأمم المتحدة وينفذها المكتب، موجهة أساسا إلى العنصر العسكري للبعثة، وتستثني عنصري الشرطة والأفراد المدنيين. وهذا النهج إنما يتعارض مع جوهر الطابع المتعددة الأبعاد لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ويؤثر على فعاليتها في إيصال الدعم إلى الشعب الصومالي. وتعتزم المفوضية إشراك الأمانة العامة للأمم المتحدة من أجل معالجة هذا الوضع واتخاذ التدابير المناسبة لتقديم الدعم لعنصري الشرطة والأفراد المدنيين على حد سواء، وذلك تمشيا مع روح القرار ١٨٦٣ (٢٠١٠) ونصه، الذي يشير إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بوصفها بعثة وليست عملية عسكرية بحتة. كما أن هناك حاجة إلى أن يقوم الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة ببذل المزيد من الجهود لضمان قدر أكبر من التكامل بين مفهوم الدعم الذي يقدمه الاتحاد الأفريقي للبعثة والدعم الذي يقدمه لها مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

ثامنا – مفهوم العمليات المنقح والسبل المتاحة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من أجل المضي قُدما

٥٠ – يذكُر المجلس أنه أيد، في جلسته ٢٤٥، على المفهوم المنقح لعمليات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ويرمي مفهوم العمليات المنقح هذا إلى زيادة القوام المأذون به للبعثة ليصل إلى ٠٠٠ ٢٠ من الأفراد العسكريين، مما يعني إضافة ٠٠٠ ١٢ فرد إلى القوام الذي كان مأذونا به في بداية البعثة، والبالغ ٠٠٠ ٨ فرد، مع القدرات الجوية والبحرية المطلوبة. وكان من المقرر نشر القوام الإضافي البالغ ٠٠٠ ١٢ فرد على مرحلتين. ففي البداية، يُضاف ٠٠٠ ٤ جندي إلى داخل مقديشو (القطاع ٢) لتهدئة العاصمة وتعزيز سلطة الحكومة

الاتحادية الانتقالية. وفي المرحلة الثانية، يتم اتخاذ الخطوات اللازمة من أجل التوسع تدريجيا إلى مناطق أخرى من الصومال، ولا سيما تلك المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المتحالفة مع الحكومة الاتحادية الانتقالية، بهدف التمكن بصورة متزامنة من نشر ٠٠٠ ٤ فرد في القطاع ١، و ٠٠٠ ٤ فرد المتبقيين في القطاعين ٣ و ٤. ولكن مجلس الأمن أذن بتوفير مجموعة تدابير الدعم المقدمة من الأمم المتحدة في حدود ٠٠٠ ١٢ جندي فقط في مقديشو.

٥١ - وبالانتهاء من معظم المهام المنصوص عليها في المرحلة الأولى من مفهوم العمليات، حيث أصبحت مقديشو الآن تحت السيطرة الكاملة لقوات الحكومة الاتحادية الانتقالية وقوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، أصبحت هناك حاجة للبناء على المكاسب التي تحققت مؤخرا لتوطيد الأمن وبسط سلطة الحكومة الاتحادية الانتقالية خارج العاصمة وتلبية الاحتياجات الأمنية للمنشآت الاستراتيجية ولكبار الشخصيات الأجنبية الزائرة. وفي ضوء هذه الخلفية، عقدت المفوضية حلقة عمل استشارية تقنية بشأن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في أديس أبابا، يومي ١٧ و ١٨ آب/أغسطس ٢٠١١، حضرتها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وبرنامج الأغذية العالمي، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وآلية تنسيق القوة الاحتياطية لشرق أفريقيا، والبلدان المساهمة بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، بالإضافة إلى الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وإذ أقر المشاركون في الحلقة بالتطورات الكبرى التي نجمت عن توقيع اتفاق كمبالا وانسحاب حركة الشباب من مقديشو، فضلا عن الاحتياجات اللازمة للتصدي بفعالية للوضع الناجم عن الجفاف والمجاعة التي نتجت عنه، أوصوا بما يلي من أجل تمكين البعثة من المضي قدما في تنفيذ المرحلة المقبلة من ولايتها:

(أ) تسريع نشر القوات الإضافية التي تعهد بتقديمها كل من أوغندا، وبوروندي، وجيبوتي، وجمهورية غينيا، وسيراليون لتمكين البعثة من الوصول بسرعة إلى القوام البالغ ٠٠٠ ١٢ جندي، والذي تغطيه مجموعة تدابير الدعم التي تقدمها الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، يحث المشاركون في الحلقة كلا من الشركاء والدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي التي بمقدورها توفير الدعم المطلوب على التعجيل بتقديمه، بما في ذلك المعدات والتدريب، بغرض تيسير النشر المبكر للقوات المتبقية البالغة ٠٠٠ ٣ جندي؛

(ب) تعزيز مجموعة تدابير الدعم المقدمة من الأمم المتحدة، في إطار القرارين ١٨٦٣ (٢٠٠٩) و ١٩٦٤ (٢٠١٠)، لتأخذ في الاعتبار أوجه القصور التي تم تحديدها على مدى الأشهر القليلة الماضية، وطابع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بوصفها بعثة متعددة الأبعاد تتكون من عناصر عسكرية وشرطية ومدنية. وتشمل مجالات الدعم ذات الأولوية

الاكتفاء الذاتي للبلدان المساهمة بقوات، وتسديد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات، وتوفير ما يكفي من عناصر تمكين القوة؛ (طائرات عمودية هجومية ومتعددة الاستخدامات، وقدرات بحرية، ومعدات هندسية قتالية، وغيرها)، فضلا عن تقديم الدعم للعنصر المدني بالبعثة؛

(ج) إضافة وحدات من الشرطة المُشكَّلة إلى داخل مقديشو لدعم الحفاظ على القانون والنظام في المدينة. وهذا سيتيح تَفرُّغ العنصر العسكري للعمليات الميدانية؛

(د) إنشاء قوة من الحرس بقوام كاف، كجزء من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وتحت قيادتها، لتسهيل نشر الموظفين المدنيين وتوفير الحماية للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والمؤسسات الاتحادية الانتقالية في مقديشو. وينبغي أن تنضاف هذه القوة إلى القوام المأذون به من قِبَل الأمم المتحدة، والبالغ ٠٠٠ ١٢ فرد، حيث أن نشرها سيتيح تَفرُّغ عناصر إضافية للعمليات الميدانية؛

(هـ) وضع مفهومٍ منقحٍ للعمليات في ضوء التطورات التي حدثت منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ والعناصر المذكورة أعلاه، بما في ذلك ما تقرر من إضافة وحدات الشرطة المشكلة، وتحسين طرائق تنفيذ المراحل التالية من ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

٥٢ - وفي وقت لاحق، وضعت المفوضية مفهوم العمليات المنقح، الذي ينص على المراحل الثلاث التالية:

(أ) المرحلة الأولى (ومدتها ٣ إلى ٤ أشهر)، ستُكَّرس لتعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لتصل إلى القوام الذي أذنت به الأمم المتحدة والبالغ ٠٠٠ ١٢ جندي، مدعوما بوحدات من الشرطة المشكلة، لمواجهة التهديدات الحالية في مقديشو وضواحيها، وإفساح المجال للحوار السياسي والمصالحة؛

(ب) المرحلة الثانية (ومدتها ٥ أشهر إلى ١٢ شهرا)، ستستلزم توسيع عمليات البعثة إلى خارج مقديشو وصولا إلى جنوب ووسط الصومال بإضافة ٠٠٠ ٨ جندي؛

(ج) المرحلة الثالثة (ومدتها ١٢ إلى ٢٤ شهرا)، ستتيح تهيئة الظروف الملائمة لنشر عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة، لتخلف بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وتساعد في إعادة إعمار الصومال وتحقيق الاستقرار فيه على المدى الطويل.

٥٣ - ويتطلب تنفيذ مفهوم العمليات المنقح هذا تعاونا وثيقا مع قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية والقوات المتحالفة الأخرى. وتجدر ملاحظة أن حلقة العمل التقنية قد أكدت الدور

الرئيسي الذي ستقوم به قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية ودعت، في هذا الصدد، إلى تعزيز الدعم المقدم لها وإلى تحسين التنسيق بينها وبين القوات المتحالفة معها. ويستند مفهوم العمليات المنقح أيضا إلى توافر عدد من القدرات، بما في ذلك القدرات الجوية والبحرية، وعناصر أخرى لتمكين القوة، ولا سيما القدرات الهندسية القتالية، والمعدات الطبية، والاكتفاء الذاتي، إضافة إلى تعزيز القدرات في مجال جمع المعلومات، وعلى وجه الخصوص، سيساهم توافر الأصول الجوية، من بين جملة أمور، تنظيم عمليات الحظر الجوي فوق ميدان القتال، وتكثيف عمليات الاستطلاع على المناطق التي يُشتبه في تواجد المتمردين بها، وتوفير الدعم الجوي عن قرب، وإنزال القوات إلى البعثة وسحبهم منها، إضافة إلى الإجلاء الطبي وإجلاء المصابين.

٥٤ - وفيما يتعلق بعنصر الشرطة، ينص مفهوم العمليات المنقح على النشر التدريجي، على النحو التالي:

(أ) المرحلة ١ (الربع الأول من عام ٢٠١٢): وحدة شرطة مشكلة مكونة من ١٤٠ فردا و ٨٥ من ضباط الشرطة، بما في ذلك المستشارون والمدربون والموجهون وموظفو خدمات الدعم؛

(ب) المرحلة ٢ (الربع الثاني من عام ٢٠١٢): وحدة شرطة مشكلة مكونة من ١٤٠ فردا في القواعد التي أخلاها جنود بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في المنطقتين ١ و ٢ بمقديشو، إضافة إلى ٦٠ من ضباط الشرطة، بما في ذلك المستشارون والمدربون والموجهون وموظفو خدمات الدعم؛

(ج) المرحلة ٣ (الربع الثالث من عام ٢٠١٢): ٥٥ من ضباط الشرطة، بما في ذلك المستشارون والمدربون والموجهون وموظفو خدمات الدعم؛

(د) المرحلة ٤ (الربع الرابع من عام ٢٠١٢): اثنتان من وحدات الشرطة المشكّلة يشمل كل منهما ١٤٠ فردا في المنطقة ٣ بمقديشو، إضافة إلى ٥٠ من ضباط الشرطة، بما في ذلك المستشارون والمدربون والموجهون وموظفو خدمات الدعم. أما ما تبقى من مستشاري الشرطة والمدربين والموجهين البالغ عددهم ٢٩٠ فردا، فسيتم نشرهم خارج مقديشو في إطار المرحلة ٢ من مفهوم العمليات المنقح.

٥٥ - وستؤدي وحدات الشرطة المشكلة دورا رئيسيا في دعم قوات الشرطة الصومالية في الحفاظ على القانون والنظام، وستكون بمثابة جسر تنتقل من خلاله قوات الشرطة الصومالية تدريجيا من استراتيجية أعمال الشرطة ذات الصبغة العسكرية إلى استراتيجية أعمال الشرطة ذات الصبغة المدنية التي تتوافق مع المعايير الدولية لأعمال الشرطة الديمقراطية. وعلى وجه

الخصوص، فستقوم وحدات الشرطة المشكلة بمساعدة قوات الشرطة الصومالية في حفظ وتأمين وتوطيد السلام في المناطق المحررة من مقديشو؛ والقيام بدوريات مشتركة لإعادة تأكيد استتباب النظام العام بهدف الحد من مشاعر الخوف من عودة الجريمة العنيفة المسلحة إلى المجتمعات المحلية، بما في ذلك تنظيم الدوريات الساحلية وإنشاء نقاط التفتيش المشتركة؛ وتقديم الدعم المباشر لقوات الشرطة الصومالية في مجال إنفاذ القانون بغرض الحفاظ على القانون والنظام، ويشمل ذلك احتواء الاضطرابات التي تخل بالنظام العام؛ وتوفير أفراد الحراسة المسلحة حيثما يكون ذلك ضروريا أو مطلوبا؛ والقيام بمهام حماية المشردين داخليا عند الطلب؛ وتقديم الدعم التوجيهي لنظرائها من قوات الشرطة الصومالية. وسيساهم نشر وحدات الشرطة المشكلة بالفعل في التقليل من الضغط على العنصر العسكري كي يتفرغ لمهامه العسكرية الأساسية، ولا سيما الانتشار لتحرير مناطق خارج مقديشو.

٥٦ - ويتوخى مفهوم العمليات المنقح تيسير تحقيق الوضع السياسي النهائي المطلوب في الصومال، أي تهيئة البيئة المواتية للمؤسسات الاتحادية الانتقالية من أجل التنفيذ الفعال للمهام المعهودة إليها على النحو المنصوص عليه في الميثاق الاتحادي الانتقالي. ومن شأن ذلك أن يساهم أيضا في تهيئة الظروف اللازمة لتقديم المساعدة الإنسانية دون عراقيل والبدء في برنامج فعال للتعمير بعد انتهاء النزاع.

تاسعا - ملاحظات

٥٧ - شهدت الفترة المشمولة بالتقرير إحراز تقدم كبير في تعزيز الأمن وتحريك عملية السلام في الصومال إلى الأمام. فقد أصبحت مقديشو كلها تقريبا تخضع للسيطرة الفعلية لقوات الحكومة الاتحادية الانتقالية وقوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ولأول مرة منذ أكثر من عقدين من الزمان، تحررت مقديشو وضواحيها من استبداد أمراء الحرب والمتطرفين. ويتمتع سكان مقديشو الآن بأمن نسبي بحيث أصبح بإمكانهم السعي لقضاء أمور حياتهم اليومية دون خوف من العنف. وقد تحقق هذا الإنجاز بفضل شجاعة قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية وقوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، التي تمكنت، في ظل ظروف غاية في الصعوبة وبموارد محدودة، من إجبار حركة الشباب على الانسحاب من العاصمة.

٥٨ - وأود أن أشيد بقوات الحكومة الاتحادية الانتقالية وقوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لما حققته من النتائج. وأُعرب عن تعاطفي مع أسر الجنود والضباط الذين فقدوا حياتهم أثناء أداءهم لواجبهم، فأبدوا بذلك أقصى قدر من الالتزام بقضية السلام والأمن في الصومال. وتستحق حكومتا أوغندا وبوروندي دوام الشكر من القارة بأسرها ومن المجتمع الدولي بصفة عامة، لمساهمتهما في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ولثبات موقفهما على

الرغم من التحديات العديدة التي واجهتهما. وكون بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال هي اليوم أطول عمليات حفظ السلام خدمة في الصومال، حيث استمر عملها في الميدان لمدة أربع سنوات، أكبر دليل على تصميم حكومتي وشعبي أوغندا وبوروندي في هذا الصدد.

٥٩ - ويحظى توقيع اتفاق كمبالا والخطوات المتخذة نحو تنفيذه التام بنفس القدر من الأهمية. وقد وُضِعت الآن خريطة طريق لإنهاء المرحلة الانتقالية، تتضمن معايير مرجعية وجداول زمنية وآليات للرصد. وهذا يدل بوضوح على الالتزام المتجدد من جانب القادة الصوماليين وأصحاب المصلحة. وإنني أُثني على الرئيس يوري موسيفيني للدور الفعال الذي اضطلع به في إبرام اتفاق كمبالا. وأُقَدِّر أيضا جهود ومثابرة الممثل الخاص للأمم المتحدة في الصومال، السفير أوغوستين ماهيغا.

٦٠ - وأشجع المؤسسات الاتحادية الانتقالية على مواصلة إبداء وحدة الهدف والعزم المطلوبين من أجل الاستفادة الكاملة من الفرصة التي تهيأت لتعزيز جهود المصالحة والتوعية، وتحسين تقديم الخدمات والتعجيل بتنفيذ المهام الانتقالية المعلقة. وأدعو جميع الصوماليين، بمن فيهم المغتربون، لمواصلة دعم عملية السلام في بلدهم. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن يوضع في الاعتبار أن نجاح المؤسسات الاتحادية الانتقالية في التصدي لهذه التحديات، يقتضي من المجتمع الدولي أن يبتعد عن التدابير الفاترة التي اتسمت بها جهوده حتى الآن، وأن يوفر دعما أكثر حسما، يتناسب فعلا مع التحديات القائمة.

٦١ - وواصلت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، طوال الفترة قيد الاستعراض، القيام بدور قيادي في تعزيز السلام والأمن والاستقرار في الصومال، وضمان استمرار الدعم الذي تقدمه المنطقة لجهود المصالحة، وتشجيع أصحاب المصلحة الصوماليين على مواصلة تركيز اهتمامهم على المهام الانتقالية الحاسمة وإبقاء الحالة في الصومال في صدارة جدول أعمال المجتمع الدولي. وأود، مرة أخرى، أن أعرب عن تقديري للدول الأعضاء في الهيئة، ولرئيسها، ميليس زيناوي، رئيس الوزراء الإثيوبي، وكذلك لميسر الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية المكلف بالسلام والمصالحة في الصومال، الأونورابل كيروتو كيروا لجهودهم التي لا تكلّ. وسيستمر الاتحاد الأفريقي في العمل عن كثب مع الهيئة والدول الأعضاء فيها من أجل التصدي للتحديات الحالية وإحلال السلام والمصالحة الدائمين في الصومال. وينبغي أيضا شكر جماعة شرق أفريقيا لمشاركتها وجهودها.

٦٢ - ونظرا للجفاف الذي يجتاح البلد، وهو الأسوأ منذ عقود، والمجاعة الناجمة عنه، أصبحت الحاجة إلى بذل جميع الجهود الممكنة لإنهاء النزاع في الصومال أكبر من أي وقت مضى. وقد تأثر الملايين من الصوماليين بذلك، ويموت الكثيرون منهم لأسباب كان من

الممكن تلافيها إلى حد كبير، لو أن المجتمع الدولي تصرف بسرعة واستجاب لنداءات الإنذار المبكر التي وجهتها المنظمات الإنسانية. وفي حين أثني على جميع الذين يقدمون المساهمات لجهود الإغاثة في الصومال، فإنني أدعو إلى تجديد الجهود، سواء داخل القارة أو خارجها، لتزويد الشعب الصومالي بمساعدة هو في أمس الحاجة إليها. وأود اغتنام هذه الفرصة لتسليط الضوء على المبادرة التي قام بها تلميذ من غانا عمره ١١ عاما، اسمه أندرو أدانسي بونه، لحشد الدعم للسكان المتضررين من المجاعة في الصومال، وقد أثارت مشاعره صور معاناة الصوماليين، ولا سيما النساء والأطفال. وهذه اللفتة الصادرة عنه، لا تعبر فقط عن وعيه المبكر وشعوره بأهمية التضامن، وإنما هي أيضا دعوة موجهة إلى كل من بمقدورهم تقديم المساعدة، سواء داخل أفريقيا أو خارجها، لاتخاذ إجراءات فورية في هذا الصدد.

٦٣ - وكما هو مبين في الفقرات من ٤٩ إلى ٥٥ أعلاه، وفي ضوء التطورات الجديدة التي طرأت، وضعت المفوضية مفهوم عمليات منقح لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. والهدف العام لهذا المفهوم هو ترسيخ المكاسب التي تحققت على الصعيدين السياسي والعسكري. ولدى صياغة مفهوم العمليات هذا، أجرت المفوضية عملية استشارية مقصودة، شملت جميع أصحاب المصلحة، وذلك لحشد أكبر دعم ممكن للخطوات المقررة. وأنا أُوصِي بأن يوافق المجلس على هذا المفهوم المنقح للعمليات. فبقيامه بذلك، سيقدم المجلس دليلا إضافيا على استمرار التزام الاتحاد الأفريقي بالقيام بكل ما هو ضروري لتحقيق الاستقرار في الصومال ومساعدة شعبه على التمتع بالسلام الذي يتوق إليه بشدة. وقد تعهد عدد متزايد من الدول الأعضاء بتوفير قوات للبعثة. وقد أصبح بوسع الاتحاد الأفريقي حاليا، بفضل الالتزامات الموجودة وشريطة حشد الدعم اللوجستي والمالي المطلوب، نشر قوات يبلغ قوامها ١٦ ٠٠٠ جندي.

٦٤ - وفي ضوء هذه الخلفية، فإن التحدي يتمثل بالتالي في تأمين الدعم الكافي من الشركاء، وبخاصة الأمم المتحدة. لذا، فقد يرغب المجلس في أن يطلب من مجلس الأمن إيلاء الاعتبار الواجب لضرورة تزويد بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بالدعم الذي تحتاجه لكي تضطلع بولايتها على نحو أكثر فعالية. وعلى المدى القريب، قد يرغب المجلس في توجيه نداء عاجل إلى مجلس الأمن لكي يأذن بتوفير الدعم للخطوات التالية، وذلك تمشيا مع توصيات حلقة العمل التقنية التي انعقدت يومي ١٧ و ١٨ آب/أغسطس ٢٠١١:

(أ) تعزيز مجموعة تدابير الدعم المقدمة من الأمم المتحدة في إطار القرارين ١٨٦٣ (٢٠٠٩) و ١٩٦٤ (٢٠١٠)، لكي تأخذ في الاعتبار أوجه القصور التي تم تحديدها على مدى الأشهر القليلة الماضية، وطابع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بوصفها بعثة

متعددة الأبعاد تشمل عناصر عسكرية وشرطية ومدنية، مع التركيز على تحقيق الاكتفاء الذاتي للبلدان المساهمة بقوات، وتسديد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات، وتوفير ما يكفي من عناصر تمكين القوة (طائرات عمودية هجومية ومتعددة الاستخدامات، وقدرات بحرية، ومعدات هندسية قتالية، وغيرها)، فضلا عن تقديم الدعم للعنصر المدني بالبعثة؛

(ب) إضافة وحدات من الشرطة المشكلة إلى داخل مقديشو لدعم عمليات الحفاظ على القانون والنظام في المدينة؛

(ج) إنشاء قوة من الحرس بحجم كتيبة، كجزء من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وتحت قيادتها، لتوفير الأمن للموظفين المدنيين وتوفير الحماية لمكاتب الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والمؤسسات الاتحادية الانتقالية في مقديشو، على أن يكون مفهوما أن هذه القوة تنضاف إلى القوام الذي أذنت به الأمم المتحدة، والبالغ ٠٠٠ ١٢ جندي.

٦٥ - وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أكرر تأكيد الأهمية المستمرة للطلبات الأخرى المقدمة إلى مجلس الأمن على النحو الوارد في البلاغ الصادر عن مجلس السلام والأمن في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، ولا سيما فيما يتعلق بالخطوات المطلوبة لمنع دخول عناصر أجنبية إلى الصومال، إضافة إلى الرحلات الجوية والشحنات البحرية المحمّلة بالأسلحة والذخيرة الموجهة إلى الجماعات المسلحة داخل الصومال التي تنفذ هجمات ضد الحكومة الاتحادية الانتقالية، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والشعب الصومالي. ومن المهم بنفس القدر أن يعيد مجلس الأمن تأكيد التزامه بنشر عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة في الصومال من خلال تحويل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة والتعجيل بوضع جدول زمني لهذا النشر. وفي هذا الصدد، تعتزم المفوضية أن تقترح على الأمانة العامة للأمم المتحدة الاضطلاع ببعثة تقييم مشتركة لتقييم التقدم الذي أحرزته بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال حتى الآن في الميدان، وتحديد أي معايير إضافية يلزم الوفاء بها وما يتصل بها من موارد يلزم توفيرها من قِبَل الأمم المتحدة لتحويل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى عملية تابعة للأمم المتحدة.

٦٦ - لقد قطعت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والشعب الصومالي شوطا طويلا في النضال من أجل السلام. وضحى الكثيرون بأرواحهم للوصول إلى النتائج التي تحققت حتى الآن، بينما قام العديد من الشركاء بتوفير موارد قيمة. وسيكون من المؤسف للغاية أن ينقلب مسار هذا التقدم بسبب عجز المجتمع الدولي عن تحمل مسؤوليته بصورة جماعية واتخاذ

التدابير التي يتطلبها الوضع. ومن الأهمية بمكان عدم تبديد الفرصة الناشئة عن التطورات الأخيرة في الصومال.

٦٧ - والاتحاد الأفريقي، بتصديه للتحدي المتمثل في مساعدة الشعب الصومالي، لا يفي فقط بالتزاماته بموجب قانونه التأسيسي وبروتوكول مجلس السلام والأمن التابع له، وإنما يعمل أيضا بالنيابة عن مجلس الأمن. وبمقتضى ميثاق الأمم المتحدة، يضطلع هذا الجهاز بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. ويتطلع الاتحاد الأفريقي بنية صادقة إلى اضطلاع مجلس الأمن بهذه المسؤولية بشكل كامل تجاه الشعب الصومالي، مع توخي الاستعجال الذي يتطلبه الوضع.

٦٨ - وفي الختام، أود أن أشيد بالممثل السامي للاتحاد الأفريقي في الصومال، الرئيس السابق جيري جون رولنغز، وبممثلي الخاص، بوبكر غاوسو ديارا، وبقائد قوة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، اللواء فريد موغيشا، وبجميع أفراد البعثة. وأود أن أعرب عن امتناني أيضا لقائد القوة السابق، اللواء نيثن موغيشا، الذي تولى قيادة العنصر العسكري بالبعثة لمدة عامين. وإنني أثني عليه لخدمته الجيدة، ولما أبداه من التزام وشجاعة. فقد أحرزت قوات البعثة، تحت قيادته، تقدما كبيرا في توسيع المنطقة الخاضعة لسيطرتها في مقديشو.